مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 7 عدد 1 (2026)

# رقمنة الوسائل البديلة لحلّ المنازعات التجارية

# Digitizing Alternative Means of Resolving Commercial Disputes

الدكتورة أسماء مصطفى غنيمات، جامعة البلقاء التطبيقية– المملكة الأردنية الهاشمية
Dr Asma Mostafa Ghnaimat, Al-Balqa Applied University, The Hashemite Kingdom of Jordan

https://doi.org/10.57072/ar.v7i1.166

نشرت في 2026/01/22

**المستخلص:**

يشهد العالم تطورات كبيرة في مجالات التكنولوجيا والرقمنة، ويمكن القول إن الرقمنة هي الخطوة الأولى في التحول الرقمي، وتشمل استخدام الحواسيب والأجهزة الإلكترونية لتخزين البيانات وتحليلها رقمياً. إلا أن التحول الرقمي يتجاوز الرقمنة، إذ يشمل الانتقال إلى أساليب عمل جديدة تعتمد على البيانات وتقنيات الاتصالات الرقمية، مما يُحسّن الكفاءة والإنتاجية بشكل ملحوظ، وقد شجع على تطوير الوسائل البديلة لتسوية المنازعات التجارية. وإذا كان المقصود برقمنة الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية هي الوسائل غير القضائية التي تنظر في النزاع وتفصل فيه عبر وسائل الاتصال الحديثة، فإن هذه الدراسة ستتناول مفهوم رقمنة هذه الوسائل وأهميتها والعقبات التي تواجهها وآلياتها. تناولت هذه الدراسة رقمنة الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، والتي تشمل التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، وناقشت إيجابياتها وسلبياتها، والتحديات التي تواجه رقمنة هذه الوسائل. كما قدمت حلولاً لمواجهة التحديات التي تعيق رقمنة هذه الوسائل. بالإضافة إلى ذلك، قدمت توصيات تهدف إلى تعزيز استخدام هذه التقنية في حل النزاعات التجارية بفعالية أكبر. وتشمل هذه التوصيات ضرورة تشجيع الدول على اعتماد الإطار القانوني المناسب لتطوير رقمنة الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، وتحسين الأمن وحماية البيانات في منصات التحكيم الرقمي للحد من المخاوف المتعلقة بالخصوصية والسرية.

**الكلمات المفتاحية:** النزاعات، الوسائل البديلة، الوسائل الرقمية، التوفيق، المفاوضات، الوساطة، التحكيم.

**Abstract:**

The world is witnessing major developments in the fields of technology and digitization, and it can say that digitization is the first step in digital transformation, and includes the use of computers and electronic devices to store and analyze data digitally. However, digital transformation is a step beyond digitization, as it includes the shift to new working methods based on data and digital communication technologies, which can lead to a significant improvement in efficiency and productivity, and this has encouraged the improvement of alternative means of resolving commercial disputes. If what is meant by digitizing alternative means of resolving e-commerce contract disputes is those non-judicial means that consider and adjudicate the dispute through modern communication media, then this study will address the concept of digitizing these means, their importance, the obstacles they face, and the mechanisms. This study addressed the digitization of alternative means of resolving disputes, which include negotiation, mediation, conciliation, and arbitration, and discussed the positives and negatives associated with them, and the challenges facing the digitization of these means. The study also provided solutions to address the challenges that hinder the digitization of these means. In addition to providing recommendations aimed at enhancing the use of this technology in resolving commercial disputes more effectively. These recommendations include the need to encourage countries to adopt the appropriate legal framework to develop digitization of alternative means of dispute

استلم البحث في 2025/11/03 قبل للنشر في 2026/01/17

resolution, and to improve security and data protection in digital arbitration platforms to reduce concerns related to privacy and confidentiality.
**Keywords:** Disputes; Alternative means; Digital means; Conciliation; Negotiations; mediation; arbitration

**مُقدمة:**

بداية المقصود بالرقمنة: هي عملية تحويل المعلومات أو الإجراءات أو الخدمات أو البيانات إلى صيغ إلكترونية رقمية تستخدم تقنيات ووسائل تكنولوجية حديثة. فيتم تحويل الوثائق وغيرها من أشكال البيانات إلى ملفات رقمية يمكن تخزينها ومعالجتها باستخدام أجهزة الكمبيوتر والتقنيات الرقمية. وتشمل الرقمنة بشكل عام استخدام الحوسبة والإنترنت لإنجاز المعاملات والإجراءات التي كانت تجري عادة في شكل مادي وتقليدي إلى عمليات رقمية تحدث عبر الإنترنت وتخزين وتبادل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة وكفاءة.

إن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي نشهدها، تبرز الحاجة إلى تبني أساليب حديثة وفعّالة لحل النزاعات التجارية بعيداً عن التعقيدات التقليدية للنظم القضائية. لقد أصبحت رقمنة الوسائل البديلة أكثر أهمية، وظهرت آفاق جديدة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هذا الموضوع، مبيناً إيجابيات وسلبيات الرقمنة، ودورها في تحقيق العدالة التجارية بطرق حديثة وسريعة.

تناول هذا البحث، ماهية الوسائل الإلكترونية البديلة لحل النزاعات باعتبارها وسيلة لتسوية المنازعات التجارية، والتي تعد واحدة من أهم وسائل تسوية المنازعات ودياً في مجال التجارة الدولية.

في عصر التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الوسائل البديلة تتجه نحو التحول الرقمي بشكل متسارع. ومن أهم جوانب هذا التحول هو استخدام التقنيات الإلكترونية عند اللجوء للوسائل البديلة لحل النزاعات. يتطلب هذا التغيير تكييف الوسطاء والموفقين والمحكمين وأطراف النزاع مع البيئة الرقمية، وتطوير مهاراتهم لمواجهة التحديات الفريدة التي تعترضهم. لذا لابد من التدريب على العمل في بيئة إلكترونية فهو أمر ضروري لإنجاح رقمنة تلك الوسائل.

**مشكلة البحث:**

تكمن إشكالية البحث في الإجابة ~~على تساؤل~~ حول ما مدى فعالية ونجاح رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات؟ وهل تُعدّ بديلاً عن الوسائل التقليدية لحل النزاعات؟

**أهمية البحث:**

يعد موضوع البحث بشأن رقمنة الوسائل البديلة لتسوية المنازعات التجارية من المواضيع المهمة خاصة في مجال التجارة الدولية، بسبب تأثيرها الكبير والواضح في إيجاد الحلول السريعة والبسيطة في تسوية المنازعات.

**أهداف البحث:**

التعرُّف على مدى أهمية وفعاليّة رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية.

## المبحث الأول:
## ماهية رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية

لا شك بان القضاء هو الطريق الأساسي لحل النزاعات، ولكنّه يعاني من التراكم المتزايد للدعاوى، مما يؤدي إلى الإبطاء والتأخر في الفصل في الدعاوى، مما استوجب ضرورة التفكير باستحداث وسائل أخرى بديلة لتسوية المنازعات بطريق الاتفاق، فهي ليست منافسةً للقضاء، بل تخفف من الضغط في أعداد الدعاوى التي تُعرض عليه. وسنبحث في أنواع الوسائل البديلة لحل النزاعات خارج النظام القضائي في المطلب الأول، ونتناول في المطلب الثاني المقصود برقمنة تلك الوسائل.

### المطلب الأول:
### أنواع الوسائل البديلة التقليدية لحل النزاعات التجارية

تُعرف الوسائل البديلة لحل المنازعات التجارية بأنّها الطرق التي يلجأُ إليها الأطراف لتسوية الخلافات التي تنشأ بينهم والتوصل إلى اتفاق، دون اللجوء إلى القضاء. كما يطلق عليها اسم الوسائل المناسبة لحل النزاعات. وهي تقوم على الحوار والتفاهم بين المتنازعين للوصول إلى حلول ترضي الجميع. وتشمل هذه الوسائل:

1. التفاوض: والذي يتم خلاله تبادل وتواصل مباشر بين الأطراف للوصول إلى اتفاق يرضيهم. ودون تدخل

طرف من غير الأطراف المتنازعة. وفي حال عدم التوصل إلى حل للنزاع عن طريق التفاوض يتم اللجوء إلى وسيلة أخرى من الوسائل البديلة لحل النزاع، أو اللجوء إلى القضاء.

2. الوساطة :ويقوم طرف ثالث محايد بمساعدة الأطراف بناءً على طلبهم واتفاقهم على التوصّل إلى حلّ دون أن يفرض قراراً ملزماً. وفي الوساطة_يمكن للخصوم طلب إجراء الخبرة الفنية أو شهادة الشهود، وهذا ما يميّز الوساطة عن المفاوضات.
3. التوفيق: يُعتبر مزيجاً بين التفاوض والوساطة، حيث يقدم المُوفق اقتراحات وفق تقييمه للوضع. ويقتصر دور الموفق على تفهم الخلاف واحتوائه، ومحاولة التقريب بين وجهات النظر المتباينة،
4. التحكيم حيث يتم تفويض القيام بحل النزاع إلى محكم أو هيئة تحكيمية للفصل فيه بقرار ملزم.

يتميز اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية بالسرية والسرعة النسبية مقارنة باللجوء إلى القضاء. ولكن الإجراءات في تلك الوسائل تعتمد على الأوراق واللقاءات الشخصية، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف أحياناً[1].

وبالرغم من ذلك، تزايد اللجوء لتلك الوسائل مما أدّى لعدم اعتبارها وسائل بديلة عن القضاء، إذ أصبحت وسائل أصليّة لحل النزاعات في مجالات متعدِّدة، بسبب استفادة الأطراف من المزايا التي تتمتع بها، خاصة في مجال المنازعات التجارية، لِما توفره من اختصار للإجراءات المعقدة والبطيئة التي تتسم بها هذه المنازعات من جهة، ولكثرة القضايا وتشعُّب إجراءات التقاضي من جهة أخرى مما أدى إلى زيادة أمد التقاضي والبطء في الفصل في النزاعات[2]. فالهدف من اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات هو تسوية النزاعات، بعيداً عن ساحات القضاء، وتمتاز هذه الوسائل بالرِّضائيّة والمرونة والسريّة، كما تعتمد على رغبة الأطراف المتنازعة وإرادتهم، وتعد هذه الوسائل ملائمة ومناسبة للأطراف لحل النزاعات من حيث الوقت والتكلفة[3].

## المطلب الثاني:
## التعريف برقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية

أدى استخدام وسائل الاتصال الحديثة، إلى ظهور الوسائل الرقمية لتسوية المنازعات، والتي تدور حول فكرة البديل الإلكتروني عن النظام القضائي بصورته التقليدية، وتتنوع هذه الوسائل الإلكترونية لتشمل المفاوضات الإلكترونية، التوفيق الإلكتروني، الوساطة الإلكترونية، التحكيم الإلكتروني.

وتعني رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاع: استخدام تقنيات الإنترنت، البرمجيات، المنصات الإلكترونية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها من الأدوات الرقمية، لتسهيل وتطوير الوسائل التي يتم اللجوء إليها لحل النزاعات خارج إطار القضاء. وتهدف إلى حل النزاعات بطريقة سلمية وفعّالة[4]. ونتعرف على كل منها:

**أولاً: المفاوضات المباشرة الإلكترونية:**

وتُعد مرحلة أولية يلجأ إليها أطراف النزاع بغرض إيجاد حلٍّ لما نشأ بينهم من نزاع ولا يتدخل طرفٌ ثالث بينهم، وإذا لم يتوصل الأطراف إلى حلٍّ عن طريق التفاوض قد يلجأوا إلى إحدى الوسائل الأخرى لتسوية النزاع أو اللجوء إلى القضاء. وفي التفاوض الرقمي يقوم الأطراف بتبادل الأفكار والحلول والاقتراحات من خلال رسائل البيانات عبر شبكة الانترنت،

---

[1] https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative dispute-resolution.html

[2] بوجمعة جعفر – الوسائل الإلكترونية لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية – كلية الحقو ق والعلوم 173 السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، ط 2015، ص 4.

[3] Jethro K. Lieberman, James F. Henry – Lessons from the Alternative Dispute Resolution Movement - University of Chicago Law Review - Chicago - March 1986 - Volume 53/2 - PP 424: 439.

[4] عبد الكريم عروري، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية، طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012، ص8.

واستخدام إحدى هذه الوسائل الإلكترونية هو ما يميّز الصفة الإلكترونية لعمليّة التفاوض.

**ثانياً: التوفيق الإلكتروني:**

حيث يتدخل شخص باتفاق الأطراف المتنازعة وبإرادتهم، بهدف التقريب بينهم والتوصل إلى اتفاق بينهم من خلال إجراءاتٍ تتمُّ باستخدام وسيلة إلكترونية، ولا يتطلب حضورهم أو انتقالهم أو اجتماعهم في مكان ما.

**ثالثاً: الوساطة الالكترونية:**

حيث يقوم الوسيط بدورٍ أكثر إيجابية من الموفق، حيث يتدخل في المناقشات بين الأطراف ومحاولة احتواء ما بينهم من خلافات، كما يقترح الحلول للنزاع ويشارك في القرار الصادر عن أعمال الوساطة. وعند اللجوء للوساطة الإلكترونية واستخدامها للوسائل الالكترونية في أعمالها، فيكون للأطراف المتنازعة فيها والوسيط الاتفاق والاطلاع على بعض التفاصيل العملية مثل شكل تقديم المعلومات والوثائق، ويتم تقديمها بشكل إلكتروني أو من خلال منصة إلكترونية مشتركة، وفي إطار إلكتروني معين يتضمن إمكانية البحث فيها. وعلى الأطراف والوسيط الاتفاق على شكل وسائل الاتصال الإلكترونيّة التي سيتم استخدامها، بالإضافة إلى كافّة المسائل المتعلقة بتوافق النظم والتخزين، ومراعاة أمن البيانات وتمتُّعها بالحماية الكافية من القرصنة والاختراق[1].

**رابعاً: التحكيم الرقمي أو الإلكتروني:**

ويستخدم التقنيات الرقمية والمنصات الرقمية في إدارة وتسوية النزاعات بين الأطراف المختلفة. إذ يعتمد على الوسائل الإلكترونية لتقديم الحجج والأدلة وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات النهائيّة، وتتم الإجراءات بوسائل الكترونية أكثر فعالية وسرعة وتكلفة مقارنة بالتحكيم التقليدي.

وبذلك تستخدم في رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية، البريد الإلكتروني وتوقيع الوثائق الإلكتروني والاجتماعات عبر الإنترنت، لتبادل الحجج والمرافعات بين الأطراف لتقديم الأدلة والشهادات.

وتتيح الوسائل الرقمية لأطراف النزاع الوصول إلى الملفات والمستندات بسهولة من خلال الأنترنت. وتسريع وتبسيط عملية حلّ النزاع. ومن التقنيات الحديثة مثل التشفير والتوقيع الرقمي والذكاء الاصطناعي جزءًا أساسياً لضمان أمان وسرية البيانات وصحة القرارات.

ووفقاً لما صاحب التطور التكنولوجي في مجال تقنية المعلومات من تطور في شكل التجارة الدولية، وظهور التجارة الإلكترونية، باعتبارها صورةً وشكلاً جديداً من صور التجارة الدولية، مما صاحبه ظهور وسائل تسوية المنازعات باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة.

فالوسائل الإلكترونية تهدف إلى تحويل أطراف النزاع من موقف خصومة يكون فيها كل طرف منهم ضد الآخر، إلى موقف تسوية النزاع، دون البحث عن المخطئ والمصيب، بل تقوم بتقريب وجهات النظر المختلفة، مثلا في الوساطة الخصمان رابحان، وهذا يختلف عن القضاء التقليدي، الذي يُعرف بقضاء العلاقات المحطَّمة.

## المبحث الثاني:
## تحديات رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية

ونتحدث في المطلب الأول عن إيجابيات رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية، اما المطلب الثاني فنتناول التحديات التي تعيق رقمنة تلك الوسائل وكيفية مواجهتها.

### المطلب الأول:
### إيجابيات رقمنة الوسائل البديلة لحل المنازعات التجارية

**أولاً: البساطة والمرونة:**

حيث تتميز الوسائل الرقمية بالبساطة والمرونة وسرعة حسم المنازعات، وهذا يلائم طبيعة معاملات التجارة الدولية، كما يميزها عن التقاضي الذي تكون إجراءاته طويلة ومعقدة نسبياً. وتتمثل مرونة الوسائل الرقمية لحل النزاع وما تحققه من سرعة في الفصل في النزاع وتوفير الوقت، كونها لا تشترط حضور أو انتقال الأطراف المتنازعة للاجتماع في مكان معين، إضافة

[1] حسام عدلي جاد، الوساطة الإلكترونية كوسيلة لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق،2023، ص11.

إلى سهولة تبادل الأدلة والوثائق والمستندات عبر وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة كالبريد الإلكتروني وغيره[1].

كما تمتاز ببساطة ووضوح قواعدها الإجرائية وعدم تقيُّدها بإجراءات مرسومة محددة، وللأطراف حرية الاختيار في القواعد التي تناسبهم بشرط أن تتسم بالحيدة والنزاهة واحترام سيَّادة القانون. إضافة إلى أنَّ الوسائل البديلة الرقمية تعمل على تجنُّب المدد الواجب التقيد بها في الخصومات القضائية[2].

**ثانياً: تحقيق العدالة الناجزة:**

فهي تُلبّي رغبة أطراف النزاع، مما يؤدي إلى تسوية النزاع بأبسط الإجراءات مقارنة بجمود الإجراءات أمام المحاكم مما يؤدي إلى اختصار الوقت. إذ يتم إجراء جلساتها عن بعد عبر الانترنت، دون تكليف الأطراف المتنازعة عبء وعناء الانتقال إلى مكان إجراء الجلسات، فضلاً عن فض النزاع بأسرع وقت ممكن وما يتضمن ذلك من تجنب تقلبات أسعار صرف العملات والبضائع والخدمات، خاصة في مجال التجارة الإلكترونية[3].

**ثالثا: سرية إجراءات الوسائل الإلكترونية:**

تمتاز الوسائل البديلة الإلكترونية بطابع السرية، ولا يجوز الإحتجاج بها بين الأطراف أو في مواجهة الغير ولا يجوز إفشاؤها، وتشمل السرية الاقتراحات أو المعلومات أو الوثائق، سواء التي يقدِّمها الأطراف المتنازعة، أو التي يتم إعدادها لحل النزاع[4].

**رابعاً: المحافظة على المصالح المشتركة والعلاقات الودية بين الخصوم:**

الهدف الرئيسي للوسائل البديلة الإلكترونية هي التوصل إلى حلٍّ أو تسويّةٍ ودِّيّةٍ بين الأطراف المتنازعة، فضلاً عن المحافظة على العلاقات الودّيّة بينهم واستمرارها، فالقضاء الطبيعي يسمى بقضاء العلاقات المحطمة، يكون فيه الخصمان غريمان، أما الوسائل البديلة الإلكترونية فتبدأ أعمالها وتسير إجراءاتها وتنتهي، والعلاقات والروابط بين الأطراف المتنازعة قائمة. ولأنها تتمتع بالسريّة والأمان، فإنها تخلق نوعاً من العلاقات الودّيّة بين الأطراف وتحافظ على استمرارها. فهدفها الموازنة بين المصالح المتعارضة والمتباينة للأطراف المتنازعة أكثر من اهتمامه بتطبيق القانون[5].

**خامساً: الطابع المتخصص للوسائل البديلة الرقمية:**

غالباً ما تحتاج منازعات التجارة إلى خبرة فنيّة متخصصة، فهي تتعلق بمسائل فنيّة معقّدة أو مهنيّة متخصصة، ويعهد فيها إلى خبراء ومتخصصين في مجال النزاع لإبداء رأيهم وتوضيح الغموض إذا ما تم طرح النزاع على القضاء، لذلك يفضل أطراف النزاع اللجوء لهؤلاء الخبراء المتخصصين مباشرة من خلال الوسائل الرقمية البديلة لتسوية النزاع بدل اللجوء إلى القضاء، وتوفير النفقات والوقت والجهد دون الحاجة إلى السفر أو التنقُّل.

**سادساً: فعالية الأدوات المستخدمة في رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاع:**

تستخدم الوسائل الالكترونية وهي فعالة منذ طرح النزاع وكذلك منذ بداية مرحلة الاتصال بين أطراف النزاع وحتى نهايتها عند التوصُّل لاتفاق بين الأطراف المتنازعة، فيتم تسجيل ما يدور بين أطراف النزاع من خلال برنامج أو تطبيق عبر شبكة الإنترنت.

بالإضافة إلى سهولة إبلاغ الأطراف المتنازعة بأوقات ومواعيد الجلسات عبر الرسائل الإلكترونية وعن طريق البريد الإلكتروني، وتجري جلساتها عن بعد عبر الانترنت، دون

---

[1] امد الله الجعيدي محمد عمر، التنظيم القانوني للوساطة في تسوية النزاعات المدنية الإلكترونية، مجلة أبحاث قانونية، العدد السابع، كلية القانون، جامعة التحدي، ليبيا، 21019، ص 176–200، ص182.

[2] شروق عباس فاضل، النظام القانوني للوساطة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، 2016، ص 89: 136، ص 100.

[3] ختام عبد الحسن شنان، حسن علي كاظم، الوساطة الإلكترونية وسيلة في تسوية المنازعات، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، العدد الخمسين، 2018، ص547.

[4] حسام عدلي جاد، مرجع سابق، ص69.

[5] حسام عدلي جاد، مرجع سابق، ص73.

تكليف الأطراف مشقَّة الانتقال إلى مكان إجراء جلسات، مما يساعدهم على توفير الجهد والوقت. وتختلف الوسائل الإلكترونية المستخدمة، فقد يتم عن طريق الموقع الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيس بوك وكذلك المحادثة المرئيّة[1].

**المطلب الثاني:**

**مواجهة التحديات التي تعيق رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية**

تساهم رقمنة الوسائل البديلة في حل النزاعات التجارية على المستوى الدولي والوطني. في تحقيق العدالة وتوفير بيئة مناسبة للأطراف المتنازعة لحل النزاعات بشكل سريع وفعَّال. وبتقدم التكنولوجيا الحديثة ظهرت حاجة ملحة لتحسين وتطوير هذه الآلية عبر رقمنة تلك الوسائل، بما في ذلك إرسال المستندات والقرارات وتبادلها وتسجيل الجلسات الرقمية عبر الإنترنت، وحل النزاع التجاري من خلال المنصَّات الرقمية. ونبحث في الفرع الأول التحديات التي تواجه وتعيق رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات، بينما في الفرع الثاني نتحدث عن مواجهة تلك التحديات.

**الفرع الأول: التحديات التي تواجه رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات**

أولاً: تواجه عملية رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات مخاطر الخصوصيّة والأمان مثل خطر تسرُّب البيانات الحسّاسة أو تعرُّضها للهجمات الإلكترونيّة. على الرغم من التحسينات المستمرة في أمان الانترنت، فإن حماية البيانات تبقى من أهم القضايا التي تواجه رقمنة تلك الوسائل. مثال نقل البيانات عبر الانترنت قد يُعرّضها لخطر السرقة أو التلاعب، وهذا يشكل تحدياً في حالة كانت المعلومات حسّاسة.

ثانياً: غياب أو نقص التفاعل المباشر بين الأطراف والوسطاء أو الموفقون أو المحكمون، أحياناً يفتقد الأطراف والمحكمون اللقاء الشخصي بينهم، مما قد يُؤثّر على جوّ التفاوض وسوء فهم النوايا بين الأطراف. بالرغم من أن الرقمنة مفيدة في تسريع العمليّة، ولكن عدم التفاعل المباشر قد يؤدي إلى فقدان بعض الجوانب البشريّة التي تلعب دوراً هاماً في العمليّات التقليديّة من التفاوض والتفاهم الشخصي.

ثالثاً: تحديّات التكيُّف مع التطوُّر التكنولوجي وقلة الخبرة وعدم الكفاءة لدى الدول والأشخاص في استخدام هذه الأنظمة الرقمية عند اللجوء للوسائل الرقمية البديلة في حل النزاعات. إذ يواجه بعض الأطراف صعوبة في التكيُّف مع الأنظمة الرقمية الجديدة، مما يؤدي إلى تأخير في الإجراءات أو المهام الإلكترونية بطريقة فعالة. لذلك تحتاج الأطراف المشاركة في مستويات محددة من مهارات تكنولوجيا المعلومات لكي تكون قادرة على استخدام الرقمنة بشكل صحيح.

رابعاً: قضايا قانونية وتنظيمية بسبب الاختلاف في تشريعات الدول فيما يتعلق برقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجاريّة، حيث تكمن المخاطر والتحديّات في ضعف التنسيق بالنسبة للمعايير القانونيّة الدوليّة، خاصة إذا كانت الأطراف تعمل في إطار أنظمة قانونية مختلفة. مثال ذلك أن بعض الدول استحدثت قوانين تتعلق بتوجيه وتسهيل الرقمنة في الوسائل البديلة لحل النزاعات، فقانون التحكيم الأردني الذي سمح بإرسال المستندات عبر الانترنت، وكذلك قانون المعاملات الإلكترونيّة الذي نظم التوقيع والتوثيق الإلكتروني، بينما تواجه دولٌ أخرى تحديّات قانونيّة من حيث تطبيق هذه التشريعات.

[1] ضحى إبراهيم محمد صقر الزياني، شرط التحكيم في العقود المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003، ص 87.

خامساً: من التحديات الأخرى التي تواجه رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات ما يتعلق بضبط الإجراءات عبر الحدود، خاصة إذا كان الأطراف ينتمون لدول قوانينها مختلفة.

**الفرع الثاني: مواجهة التحديات التي تعترض رقمنة الرسائل البديلة لحل النزاعات التجارية**

أولاً: قضايا الخصوصية والأمان الإلكتروني مثل اختراقات البيانات والاحتيال الإلكتروني، والذي يُعرض سرية وسلامة المعلومات للخطر. وكذلك حفظ أو تحميل بيانات سريّة تضر بالمصالح التجارية للشركات إذا تم تسريبها، هذا التهديد في تزايد مع انفتاح الوسائل الرقمية على هجمات الهاكرز والمخترقين. والحل لهذا التحدي يكمن في تحسين المنصات الرقميّة لتقنيّات التشفير، كاستخدام شبكات الاتصال المشفرة أو "VPN"، لضمان نقل بيانات الملفَّات الخاصّة بالأطراف بطريقة آمنة وموثوقة.

ثانياً: الثقة في التقنيات الرقمية: إذ يواجه الأطراف قلة الثقة في مصداقية الأدلة الإلكترونية والمنصات الرقمية المستخدمة في فض النزاع، مما يمكن أن يُؤثر سلباً على عمليّة الاختيّار والقرار.

ثالثاً: التحديات التقنية والتوافق القانوني، العمل على توافق رقمنة الوسائل البديلة مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية، وتطوير إطار قانوني وتنظيمي يدعم تبنِّي التحكيم الإلكتروني ويحمي الأطراف المشاركة. زيادة التنسيق بين الأطراف القانونية الدولية، وتبنِّي المزيد من الاتفاقات الدوليّة بشأن التحكيم الرقمي سيعزِّز من قدرة الدول على الموازنة بين تطور التكنولوجيا وحماية حقوق الأفراد والجهات القانونية. والتغلّب على قلَّة الخبرة والكفاءة بتقديم التسهيلات في التدريب على تلك الوسائل. خاصة الدول النامية، والتي قد تواجه تحديات كبيرة في تبني التكنولوجيا المستخدمة في رقمنة الوسائل، والحاجة لتطوير بنية تحتيّة إلكترونية قوية بما يتناسب مع حلول التحكيم الرقمي. لذلك من الضروري أن توفر المؤسسات القانونية في تلك الدول التدريب والدعم اللازم لتمكين الأطراف والمتخصصين من توظيف هذه الأنظمة بكفاءة.

رابعاً: التكاليف المرتفعة التقنية عند رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات خاصة ما يتعلق بتطوير وصيانة التقنيات اللازمة لرقمنة الوسائل البديلة لحل ال نزاعات مرتفعة، مما قد يكون عائقاً لبعض الأطراف، خاصة في البيئات ذات الموارد المحدودة. ولذلك لابد لمواجهة ذلك أن يتم التعاون بين القطاعين العام والخاص.

خامساً: نقص التفاعل البشري والذي قد يكون له دور هام في حلِّ النزاع. فالتفاعلات الرقمية قد لا توفِّر الشعور ذاته من الثقة التي قد تشعر بها الأطراف إذا كانوا حاضرون شخصياً أمام المحكّمين أو الوسطاء أو الموفقون، ولمواجهة ذلك يتم اللجوء إلى إحداث تكاملٍ بين العمل الرقمي والفعلي، بحيث نعقد جلسات مداولة افتراضية للسمات المرئية لجعل الأطراف يشعرون بالتفاعل الشخصي.

**الخاتمة:**

بحثت الدراسة في رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية، وتوصلت إلى النتائج والتوصيات التالية:

**النتائج:**

أولاً: تمثل رقمنة الوسائل البديلة لحل النزاعات التجارية خطوة كبيرة نحو تحسين كفاءة وسائل حل النزاعات التجارية.

ثانياً: بالرغم من أن رقمنة تلك الوسائل تتضمن العديد من المزايا، إلا أنها تواجه تحديّات كبيرة، لابدّ من التغلُّب عليها، لبلوغ الأهداف من رقمنة الوسائل البديلة لحلّ النزاعات.

**التوصيات:**

1. تعزيز البنية التحتيّة الرقميّة لتسهيل تطبيق رقمنة الوسائل البديلة.

2. توفير تدريبات مستمرة للأطراف على استخدام الأنظمة الرقمية.
3. التعاون مع منظَّمات دولية مثل الأونسيترال لضمان مواءمة الممارسات الرقميّة مع القوانين الدوليّة.
4. تعزيز معايير الحماية الإلكترونيّة على مستوى عالمي.
5. تطوير مبادئ دوليّة موحدة بشأن تطبيق رقمنة الوسائل البديلة.
6. تحسين الأطر القانونية الدوليّة والمحليّة لضمان وضوح الإجراءات في القضايا الرقميّة.
7. 7.تعزيز حماية البيانات وضمان الخصوصية في المنصات الرقميّة.
8. تشجيع الدول على تبنّي الإطار القانوني المناسب لتطوير التحكيم الرقمي بما يتماشى مع التكنولوجيا الحديثة.
9. تشديد العقوبات على من ينتهك أيّ بيانات أو المواقع الخاصة بفضّ المنازعات.

**المراجع:**


- امد الله الجعيدي محمد عمر، التنظيم القانوني للوساطة في تسوية النزاعات المدنية الإلكترونية، مجلة أبحاث قانونية، العدد السابع، كلية القانون، جامعة التحدي، ليبيا، 2019، ص 176–200.
- بوجمعة جعفر – الوسائل الإلكترونية لحل منازعات عقود التجارة الإلكترونية – كلية الحقو ق والعلوم 173 السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، ط 2015.
- حسام عدلي جاد، الوساطة الإلكترونية كوسيلة لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها.
- ختام عبد الحسن شنان، حسن علي كاظم، الوساطة الإلكترونية وسيلة في تسوية المنازعات، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، العدد الخمسين، 2018.
- شروق عباس فاضل، النظام القانوني للوساطة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، 2016.
- ضحى إبراهيم محمد صقر الزياني، شرط التحكيم في العقود المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003.
- عبد الكريم عروري، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية، طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012.


**المراجع الأجنبية:**


- Jethro K. Lieberman, James F. Henry – Lessons from the Alternative Dispute Resolution Movement - University of Chicago Law Review - Chicago - March 1986 - Volume 53/2 - PP 424: 439.
- https://www.findlaw.com/hirealawyer/choosing-the-right-lawyer/alternative dispute-resolution.html